

توفيق محمد

الشرح والإبانة

على

أصول السنة والديانة

لإمام أبي عبد الله بن بطرس الحكيم

فقيه السنة والدين

محمد بن هادي بن علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر موقع ميراث الأنبياء أن يقدم لكم تسجيلًا لدرس في شرح كتاب

الشرح والإبانة على أصول السنة والإبانة

للإمام ابن بطة العكبري

- رحمه الله -

ألقاه

فضيلة الشيخ الدكتور: محمد بن هادي المحمد

- حفظه الله تعالى -

في مسجد بدر العتيبي بالمدينة النبوية، نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفع به الجميع.

الدرس الثالث

بسم الله ، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ؛ قال الإمام أبو عبد الله ابن بطّة -رحمه الله وغفر له ولنا ولشيخنا وللسامعين- : **”وَقَدْ أَجْتَمَعَتِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ وَالنُّسَاكِ وَالْعِبَادِ وَالزُّهَادِ مِنْ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا ؛ أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَمَنَى وَعِرْفَاتِ وَالْغَزْوِ وَالْجِهَادِ ، وَالْهَدْيِ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَارٍ وَفَاجِرٍ ، وَإِعْطَانِهِمُ الْخَرَاجَ وَالصَّدَقَاتِ وَالْأَعْشَارَ جَائِزٌ ؛ وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ الَّتِي بَنَوْهَا وَالْمَشْيُ عَلَى الْقَنَاظِرِ وَالْجُسُورِ الَّتِي عَقَدُوهَا وَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَسَائِرُ التِّجَارَةِ وَالزَّرَاعَةُ وَالصَّنَائِعُ كُلُّهَا فِي كُلِّ عَصْرٍ وَمَعَ كُلِّ أَمِيرٍ جَائِزٌ ؛ عَلَى حُكْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا يَضُرُّ الْمُحْتَاطَ لِدِينِهِ وَالْمُتَمَسِّكَ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ -صلى الله عليه وسلم- ظُلْمُ ظَالِمٍ وَلَا جَوْرُ جَائِرٍ إِذَا كَانَ مَا يَأْتِيهِ هُوَ عَلَى حُكْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ بَاعَ وَاشْتَرَى فِي زَمَنِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ بَيْعًا يَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَمْ يَنْفَعَهُ عَدْلُ الْإِمَامِ ، وَالْمُحَاكَمَةُ إِلَى قَضَاتِهِمْ وَرَفْعُ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصُ وَانْتِزَاعُ الْحُقُوقِ مِنْ أَيْدِي الظَّالِمَةِ بِأَمْرَانِهِمْ وَشُرْطِهِمْ وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِمَنْ وَلَّوْهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا إِلَّا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ -عز وجل- فليس لمخلوق فيها طاعة .**

[الشرح]

الحمد لله رب العالمين؛ والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين؛ أما بعد: فهذا الكلام له صلة بما تقدم من الكلام السابق بالأمس وهو الصبر على جور الأئمة المسلمين وظلمهم؛ وأن جورهم وظلمهم لا يُبيح لنا الخروج عليهم ما داموا مسلمين، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: **«اسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ وَأَخَذَ مَالُكَ»** وقول عمر - رضي الله تعالى عنه - الذي تقدم بالأمس **“إِنْ ظَلَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ”**

فأمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وخلفاؤه الراشدون؛ وأصحابه العدول - رضي الله عنهم - المشهود لهم بالخيرية والمرضي عنهم من رب العالمين أمرنا أن نصبر على حكامنا إذا

ظلمونا، ولم يؤدوا إلينا حقوقنا؛ بل لو أخذوا من حقوقنا وضربوا ظهورنا؛ فعلينا أن نصبر ما داموا مسلمين؛ ما داموا يقيمون الصلاة، وإذا أمرونا بمعصية فلا سمع لهم ولا طاعة في المعصية.

وأمرهم لنا بالمعصية لا يُبيح لنا أن نرتكب المعصية الأخرى في المقابل؛ وهي عدم السمع والطاعة لهم في المعروف، والخروج عليهم، وهذا متكرر عند أهل الإسلام - والله الحمد - ظاهر ظهور الشمس يعرفه حتى العجائز من المسلمين، ولم تخالف فيه إلا طائفة الخوارج الأولى، ولم يزلوا إلى يوم الناس هذا كما أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - : « **كُلَّمَا نَشَأَ قَرْنٌ قَطَعَ قَرْنٌ، يَخْرُجُ فِي أَعْرَاضِهِمُ الدَّجَالُ** »، فهم مستمرّون إلى آخر الدنيا وراث الخوارج الأولين؛ هؤلاء الخوارج في الأعصار المتأخرة وسيستمر الصراع بينهم وبين أهل الحق، أهل السنة والجماعة في هذا الباب، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أخبر ببقائهم حتى يخرج الدجال في أعراضهم - نسأل الله العافية والسلامة - فهم الذين يخالفون في هذا وهم الذين يحملون الناس على الخروج على الأئمة ويؤغرون صدور عامة الأمة على ولايتها؛ أما أهل الإسلام والسنة فإنهم يمنعون من ذلك.

وهذا الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وقصته مع فقهاء بغداد من أظهر ما يكون في هذا الباب؛ فإنه قد اجتمع إليه فقهاء بغداد في زمن الفتنة، زمن القول بخلق القرآن، زمن الجهمية حينما تسلطوا على المسلمين في عهد المأمون والمعتصم ومن بعدهما حتى عصر المتوكل؛ اجتمعوا إليه، ومن هم فقهاء بغداد؟! فحول العلماء في ذاك العصر.

فاجتمعوا إليه وقالوا: يا أبا عبد الله إن الأمر قد فشى وتفاقم ووصل إلى ما ترى وإنه ليس لهذا الرجل علينا طاعة.

يعني: السلطان الخليفة العباسي؛ فغضب أحمد - رحمه الله تعالى - وجعل يُناظرهم ويحاجّهم في هذا ويقول لهم: "هذا خلاف الآثار؛ إنا نجد في الآثار ما صلوا فلا كفوا دماء المسلمين؛ الله الله في دماء المسلمين، اصبروا حتى يستريح بارأؤيُستراح من فاجر."

فقالوا له - رحمه الله - : أما ترى هذه الفتنة التي نحن فيها؟

قال: " هذه خاصة " يعني: هذه نزلت على طائفة معينة على العلماء، والعلماء يصبرون ويحتسبون في ذلك، وينظرون في هذا بنور الله، ما هذه هي الفتنة؛ لأثم أمرهم - رضي الله عنه - بالصبر درءاً للفتنة العامة وهي سفك الدماء "الله الله في دماء المسلمين"

لأنه إذا رُفِعَ السيف في وجه السلطان رفع السلطان سيوفه، ونشر جنوده وقامت المقتلة، وحينئذٍ يضطرب الأمن، وتُقطع السبل، وتُنتهك الأعراض وتُنتهك الحرمات، ويُتسلط على المسلمين، وتتعطل الأسواق والجمع والجماعات ويأتي الشر العظيم.

فالمؤلف - رحمه الله تعالى - هنا يُواصل الكلام على هذه المسألة فيقول: " وَقَدْ أَجْمَعَتْ الْعُلَمَاءُ - أجمعوا - مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ وَالنُّسَاكُ وَالْعِبَادُ وَالزُّهَادُ مِنْ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا - فِي قَرْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ "

أجمعوا على هذه الأمور:-

- ← " أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ " يعني: أداء الجمعة خلف السلاطين الظلمة خلف أئمة الجور.
- ← " وَالْعِيدَيْنِ " كذلك الفطر والأضحى.
- ← " وَمِنَى وَعَرَفَات " الصلاة خلفهم فيها والقيام معهم في شئون الحج - أداء فريضة الحج معهم -.

لأن السلاطين هم الذين يقومون بأمر الحج للناس، هذا يوم أن كان السلطان واحد يحكم الأقطار الإسلامية كلها، ثم بعد ذلك بقية الأقطار حينما تفرقت الممالك الإسلامية وصار لكل قطر سلطانه، فالشاهد الحج والوقوف بمنى وعرفات مع الإمام لا يُخالف الإمام، إذا قرر الإمام أن الحج يوم التاسع هو يوم الأحد فما يقال الحج احنا رأيناه يوم الاثنين، فالوقوف يوم يقف الناس يُحج معهم، والوقفة هي التي يشهدها الإمام هي الوقفة وعليها جمهور المسلمين، ولو أخطأوا في ذلك وتبين بعد هذا، فلاهل العلم في هذا كلام.

الشاهد: من هذا أن الحج معهم جائز، وكذلك الغزو والجهاد مع الأئمة وإن جاروا، فإن جورهم وظلمهم عليهم، وخيرهم وبرهم لهم وللمسلمين.

مع كل أمير يقول - رحمه الله - : " بر وفاجر "

البر: قد عرفناه؛ وإنما الكلام على الفاجر، الأمير إذا كان عنده معاصٍ ويقوم للمسلمين بهذه الشعائر الجمعة، والجماعة، والعيدين، والحج، والغزو، والجهاد ماضٍ لا يبطله جور جائر.

وكذلك "إعطاؤهم الخراج والصدقات والأعشار"

← أمّا "الخراج": فهو ما يضرب على الأرض بأيدي غير المسلمين، كأرض السواد العراق لما افتتحها المسلمون ضربوا عليها الخراج تؤدي الأموال التي تضرب على هذه الأرض التي هي بأيدي أهلها، تؤدي للسلطين، للسلطان المسلم فتجعل في بيت المال، هذا هو الخراج.

← والصدقات: ظاهر أمرها.

← والأعشار: كذلك ما يؤخذ من غير المسلمين إذا اختلفوا إلى بلدان المسلمين بالتجارة.

فالعلاقة بين الخراج وبين العشر أو الأعشار واضحة، لأنها على أموال غير المسلمين، كل ما في الأمر أن الخراج على الأرض بيد غير المسلم يعمل فيها، وأما العشر فتجارة غير المسلم يهودي، نصراني دخل علينا بلاد الإسلام فنحن نعشر تجارته نأخذ منها العشر، ويدخل بتجارته يبيع في سوق المسلمين، وهذا العشر أخذ لبيت مال المسلمين بسبب مزاحمته للمسلمين في أسواقهم، فنكون قد أخذنا عليه عشرًا يرجع لصالح المسلمين، فهذا هو العشر، هذه هي الأعشار كل ذلك جائز.

المعنى: أن الخراج يعطى لأمرء الجور، والصدقات تعطى لأمرء الجور للأئمة وإن جاروا وظلموا، والأعشار أيضاً تُعطى لهم، فإذا أعطيت فذلك جائز مجزئ عن صاحبه ولا شيء عليه، ولا يُقال له أعد هؤلاء ظلمة، لا تجزئ ذمتك لم تبرأ أيها المتصدق! لأ. جائزٌ وقد برأت ذمتك، وغير المسلم عمله هذا جائز ولا شيء عليه لا في أرضه ولا في تجارته إذا ثبت أنه قد أعطاهم.

وكذلك الصلاة في مساجدهم الكبيرة التي بينونها، المساجد العظام؛ لأن المساجد الكبيرة جرت العادة أنه لا يبنيتها إلا الملوك والرؤساء والسلاطين، وذلك لأنهم أصحاب جدى، فلا تقل ما نصلي في مسجد هذا الظالم لا، هذا خلاف ماضى عليه السلف ومشوا - رحمهم الله تعالى - فتصلي في هذه المساجد ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: 18] فلا يضر هذه المساجد أن بناها أمير ظالم أو سلطان غاشم.

وكذلك المشي على القناطر والجسور التي بنوها على الأنهار وعلى الوديان، لا بأس بذلك؛ فما يقال لا يمشي على هذا الجسر لأنه بناه هذا الحاكم الظالم ولا على هذه القنطرة أو القناة التي بناها هذا السلطان الظالم، هذا غير صحيح؛ فالسلف على خلاف ذلك.

وهكذا البيع والشراء - يقول - وسائر التجارة والصنائع كلها، في كل عصر ومع كل أمير جائز، يجوز البيع والشراء، ويجوز المزارعة، تجوز الصناعة على حكم الكتاب والسنة، إذا كانت في شروطها لا تخالف كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - فهذا الأمر جائز فيها والله

الحمد؛ وأما إذا خالفت في شروطها الكتاب والسنة فلا تجوز مهما كان.

ثم قال - رحمه الله -: "ولا يضر المحتاط لدينه - مفعول به مقدم - والتمسك بسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - ظُلْمٌ ظَالِمٌ وَلَا جَوْرٌ جَائِرٌ" متى؟! إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة.

يعني ما دام أعماله على كتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما تقدم من هذا الذي ذكر فلا يضره ظلم السلطان الظالم ولا جور الحاكم الجائر، ما دام هو متمسك بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم ضرب صورة عكسية يوضح بها، لأن الشيء كما قيل:

الضر يظهر حسنه الضر وبضرها تتميز الأشياء .

فضرب سورة عكسية فقال: "كَمَا أَنَّهُ لَوْ بَاعَ وَاشْتَرَى فِي زَمَنِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ"

لو كان هناك سلطان عادل، أمير عادل مقسط، ثم أنت في زمان هذا الحاكم العادل تباعث بها يخالف الكتاب والسنة في هذا البيع والشراء، بعت واشترت على خلاف الكتاب والسنة، هل ينفعك عدل العادل في تصحيح هذا البيع الفاسد؟! سؤال! لو كنت في زمن حاكم عادل وبعث واشترت يبعأ وشراء فاسدا على خلاف الكتاب والسنة؛ هل لعدل هذا العادل أثر في تصحيح هذا البيع؟! ما يمكن أن يكون له أثر؛ فكما أن عدل هذا العادل لا يصحح هذا البيع الفاسد، وهذا الشراء الفاسد؛ فكذلك جور الجائر وظلم الظالم لا يبطل البيع الصحيح والشراء الصحيح والعمل

الصالح كله؛ لأنه منفك؛ فكما أن هذا لا ينفعك عدله فيصح عقودك الفاسدة، كذلك الأول لا يضرك جوره وظلمه فيبطل عقودك الصحيحة.

ثم يقول - رحمه الله - : "وَالْمُحَاكَمَةُ إِلَى قُضَاتِهِمْ"

المحاكمة إلى قضاة هؤلاء الأئمة الظلمة صحيحة، إذا كان هذا السلطان ظالم؛ ولكن في الأقاليم في المناطق في الجهات قد نصب القضاة، لأن هذا مما يجب على السلطان أن يُولي القضاء في النواحي على المسلمين ليفصل بينهم في الخصومات ويفض النزاعات، فهؤلاء القضاة الذين يوليهم هؤلاء الحكام إذا كانوا حكام جور المحاكمة إليهم جائزة.

"وَرَفَعَ الْحُدُودَ - كذلك جائز - وَالْقِصَاصُ - جائز - وَانْتِزَاعُ الْحُقُوقِ مِنْ أَيْدِي الظَّالِمَةِ بِأَمْرَائِهِمْ وَشُرَطِهِمْ"

يعنى: شخص ظلمك وأنت في هذه المنطقة ترفع أمره إلى من؟! إلى القاضي في هذه المنطقة؛ القاضي من عينه؟! عينه السلطان، أنت تقول: السلطان جائز. نقول: لا يضر؛ القاضي يحكم بما أنزل الله، حكم في القضية تستخرج حقه بمن عن طريق السلطة التنفيذية التي هي الإمارة بكسر الهمزة والناس كلهم أصبحوا اليوم يقولون الإمارة حتى المتعلمين وهو غلط، الإمارة؛

■ فإن الإمارة: من الحكم؛

■ والأَمارة : العلامة؛

✓ فأَمارة الساعة علامتها وأُشراطها.

✓ والإِمارة بالكسر الولايات.

فأنت بعد ذلك تحول محاكمتك وقضيتك التي قُضي لك فيها إلى أمير ذلك السلطان الجائر في هذه المنطقة، في هذه الجهة فيستخرج لك حقك؛ الأمير ما يذهب هو بنفسه إلى الذي ظلمك ممن حكم لك عليهم؛ ولكن يوجه إليه الشرط فشرط هذا الأمير في الحقيقة يعودون إلى هذا السلطان؛ أليس كذلك؟! فأنت لك أن تستنزع حقك من يدي من ظلمك بشرطة أمير هذا السلطان في جهتك، ولا يضررك ذلك بشيء؛ فتأخذ حقك من يد من ظلمك بواسطة أمير منطقتك التي أنت فيها وقد أَمَره عليك ذلك السلطان الذي هو جائر؛ والأمير يأمر الشرط فيأتون بمن ظلمك فيدفع حقك، أو في السجن حتى يدفعه، فهل عملهم هذا عمل مبرور ولا؟! عمل هؤلاء عمل صالح ولا؟! إنصاف المظلوم ممن ظلمه وأخذ الحق من الظالم للمظلوم عمل مبرور ولا؟! عمل مبرور استخرجته بشرط هؤلاء الأمراء في هذه المنطقة وهم والأمراء تابعون لهذا السلطان الجائر، لا يضررك جوره وظلمه. فلم يزل السلف على هذا ما قال أحدٌ منهم بالمنع.

وهكذا السمع والطاعة لمن يولونه عليك؛ هؤلاء السلاطين إذا كانوا ظلمة وجورة - أهل جور- إذا ولوا عليك واليًا أميرًا في المنطقة الفلانية، وأميرًا في المنطقة الفلانية؛ أو واليًا في المنطقة

الفلانية، أو محافظاً في المنطقة الفلانية؛ فإنه يجب عليك أن تسمع وتطيع لمن ولوه في المنطقة التي أنت فيها.

وإن كان عبداً حبشياً وأنت شريف هاشمي يجب عليك أن تسمع وتطيع؛ لو كان المولى من قبلهم عليك عبداً حبشياً، وكنت شريفاً هاشمياً فإنه يجب عليك أن تسمع وتطيع في المعروف لهذا العبد الحبشي الذي ولّاه عليك هذا السلطان؛ إلا في معصية الله.

يقول - رحمه الله - "فليس لمخلوق فيها طاعة" فأنت تسمع وتطيع في المعروف؛ أما في غير المعروف في المعصية فلا سمع ولا طاعة.

قال - رحمه الله - : ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ اعْتِقَادُ الدِّيَانَةِ بِالنَّصِيحَةِ لِلْأَمَّةِ وَسَائِرِ الْأُمَمَةِ فِي الدِّينِ
وَالدُّنْيَا وَمَحَبَّةُ الْخَيْرِ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، تُحِبُّ لَهُمْ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ

[الشرح]

النصيحة لأئمة المسلمين أصل عظيم عندنا نحن المسلمين؛ وهو من الأصول التي ندين الله بها، وبقيامنا بها ينتظم أمر الحياة الدنيا، ويستقيم الدين مع الولاية الذين يلوننا؛ وقد بينها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفرضها علينا كما في حديث أبي رقية تميم بن أوس الداري - رضي الله تعالى عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ»

النَّصِيحَةُ قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»

فأئمة المسلمين تجب لهم علينا النصيحة ابتداءً؛ وإذا قام الموجب لها تتأكد.

ونصيحة ولاية أمور المسلمين تكون بالدعاء لهم بالخير والسداد والتوفيق، وبصلاح الحال، والدعاء لهم بصلاح البطانة، وتسديدهم فيما يُرى أن فيه النقص، وذلك بتنبههم وتذكيرهم حتى يستدركوه، وكذلك تألف قلوب عامة المسلمين عليهم حتى تتحد الكلمة ويتنظم الصف ويجتمع الشمل.

وذكر محاسنهم بين الناس، وعدم ذكر مساوئهم ومعائبهم بين الناس، والحث على السمع لهم والطاعة في طاعة الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم -، وعدم غرهم بالمدح الكاذب والتملق إليهم الكاذب؛ وإنما يمحضون بالنصح ويخصون به لأن في صلاحهم صلاح العباد والبلاد، وهذا الحديث قد أوجب علينا فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - النصيحة للأئمة المسلمين.

فلا يجوز لمسلم أن يبيت غاشاً لإمام المسلمين ولا يرى ما يُوجب عليه النصيحة، ولا ينصح فإن النصيحة عليه واجبة بنص حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ وذلك لأنه إذا صلح هؤلاء فالصلاح أكثر لأن صلاحهم نفعه متعدٍ إلى الآخرين؛ فينبغي أن يحرص على ذلك.

وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يأخذ البيعة على أصحابه بالنصيحة كما في حديث

عبادة في البيعة في العقبة أنه أخذ عليهم البيعة بالسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره والنصح لكل مسلم.

فكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يشترط هذا على أصحابه في المبايعة - صلوات الله وسلامه عليهم- فأولى الناس منا بالنصيحة هم الولاة والحكام؛ لأن صلاحهم متعد، ونفعهم متعد إلى غيرهم؛ فإن استقاموا استقامت الرعية، وإن اعوجوا اعوجت الرعية.

فالأولى بك أن تحرص على ما كان نفعه متعدياً، فتحرص عليه؛ فهذا أصل من الأصول عندنا نحن معاشر المسلمين أهل السنة فلا تنطوي قلوبنا على غش لولاة أمرنا، ولا لأمرائنا ولا لسلطينا؛ ندعو لهم بالصلاح والمعافة، ونرى أن طاعتهم فريضة ما دامت في طاعة الله - تبارك وتعالى - ونرى الخروج عليهم محرماً؛ ونسعى جاهدين في تأليف القلوب عليهم لما في ذلك من الخير العظيم.

ثم النصح لسائر الأمة من إخواننا المسلمين؛ إذا رأيت أخاك المسلم في أمر مخالف يوجب له عليك النصح قمت بذلك سواء كان الدين أو في الدنيا؛ رأيتك يوسىء في صلاته تنصح له فهذا من دين الله - تبارك وتعالى - رأيتك سيء في بعض معاملاته تنصح له وهكذا.

وأيضاً من اعتقاد أهل السنة محبة الخير لسائر المسلمين وهذا ضابطه ما ذكره المصنف محبة الخير لسائر إخوانك المسلمين تحب لهم الخير وتكره لهم الشر؛ ضابطه هو ما ذكره المصنف -رحمه

الله تعالى - : " أَنْ تُحِبُّ لَهُمْ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ "

فإذا أحببت لإخوانك المسلمين ما أحببته لنفسك وكرهت لهم ما تكرهه لنفسك فقد نصحت لهم، والنصيحة للناس من أخلاق الرسل - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - قال الله - جلّ وعلا - عن هود: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: 68] يقول لقومه - عليه الصلاة والسلام - ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: 68] يعني حينما أمرهم بعبادة الله وحده لا شريك له، وحذرهم من الشرك، وبين لهم ما أعده الله لمن أطاعه وما أعده لمن عصاه، قال: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: 68] وقال - جلّ وعلا - عن صالح - عليه الصلاة والسلام - مخاطباً قومه في هذا الباب: ﴿لَقَدْ

أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: 79]

فالواجب على كل عاقل أن يقبل النصيحة من أخيه إذا بذلها له، وبين له الغلط ووضحه له ودلل عليه، فلا يجوز له أن يتكبر على النصيحة، وتأخذ العزة بالإثم؛ كما أنه لا يجوز للأول أن يسكت عن أخيه وهو يراه على الخطأ؛ فإن الذي ينصح لك هو الذي يحبك، لم؟! لأنه يحب لك ما يحبه لنفسه؛ ويكره لك ما يكرهه لنفسه في أمور الدين والدنيا.

قال - رحمه الله - : وَلَا تُشَاوِرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي دِينِكَ ، وَلَا تُرَافِقْهُ فِي سَفَرِكَ وَإِنْ أَمَكَكَ أَنْ لَا تُقَارِبَهُ فِي جَوَارِكَ . وَمِنْ السُّنَّةِ مُجَانِبَةٌ كُلٌّ مَنْ اعْتَقَدَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَهَجَرَانَهُ وَالْمَقْتُ لَهُ ، وَهَجَرَانٌ مَنْ وَالَاهُ وَنَصَرَهُ وَذَبَّ عَنْهُ وَصَاحِبُهُ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ يُظْهِرُ السُّنَّةَ

[الشرح]

هذا الجزء من الكلام مهم جداً ووالله ما كتب ليبقى في الكتب؛ وإنما كتب ليطبق ولكن الناس في هذا العصر أصبحوا كما يقول بعض مشايخنا يعيشون بالعقل المعيشي، ماهو بالعقل الشرعي؛ معيشتهم تمشي على هذا خلاص يمشي ولو في ذلك تضییع دينه - ولا حول ولا قوة إلا بالله - فهجرانه للبدع أصل من أصول اعتقاد أهل السنة ويا أسفاه! ضیع في هذا الزمان إلا عند من قل - نسأل الله الثبات على الحق والهدى حتى نلقاه - .

يقول المصنف - رحمه الله - : **"وَلَا تُشَاوِرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي دِينِكَ"**

لماذا؟! لأنه غير مأمون؛ كما قال السلف: **"صاحب البدعة لا تأمنه على دينك ولا تشاوره في أمرك"** كما نقل عن الفضيل بن عياض: **"صاحب البدعة لا تأمنه على دينك"** فأنت هنا حينما تشاور أحداً من أهل البدع في دينك تكون قد أمتته ولّا لا؟! إذا شاورت المبتدع معناه مؤتمن عندك ولّا لا؟! لأن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - يقول: **«الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»** فأنت إذا شاورت مبتدعاً فكأنك قد زكيت في أمانته؛ لأن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - يقول: **«الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»** فإذا شاورت أحداً من أهل البدع في دينك فهو عندك مؤتمن، والسلف - رحمهم الله - يقولون:

"صاحب البدعة لا تأمنه على دينك" وأنت هنا إذا شاورته فقد أمنتته على دينك وسواء كان هذا مع الأفراد أو مع الجماعات لا يجوز لك أن تشاور المبتدع في دينك لأنه غير مأمون على دينك فكيف تشاور غير الأمين؟!!

كتب المتوكل - رحمه الله - الخليفة العباسي إلى الإمام أحمد كتاباً وأرسل به رسله إليه كما ذكر ذلك محمد بن أحمد بن منصور المرودي - رحمهم الله جميعاً - قال : جاء رسول الخليفة إلى الإمام أحمد واستأذنوا فإذا هم أربعة فدخلوا على الإمام بكتاب الخليفة؛ ومن ضمن هذا مما جاء به الرسول إلى أحمد سؤال الخليفة للإمام أحمد عن ولاية الجهمي هل يستعين بالجهمية في أمور المسلمين؟! فقال الإمام أحمد: "لا يُستعان بالجهمية في أمور المسلمين"

فسأله: أيستعان باليهودي والنصراني على أمور المسلمين؟

قال الإمام أحمد: "نعم، يُستعان باليهودي والنصراني على أمور المسلمين؛ إذا لم يكن في ذلك تسلط على المسلمين"

يعني في عمل يتسلطون به على المسلمين، مثل أن يُقال في لغتنا في هذا العصر الأعمال التي لها علاقة بالجمهور، بالناس وبمراجعات الناس لا ما يُؤلّفون، لكن إذا كان عنده في أمرٍ خاص ما يحتك ويتسلط على المسلمين ويذلهم فلا بأس.

قال أحمد: "قد استعان السلف بهم" فسأله المرودي: يُستعان باليهودي والنصراني وهم كفار ولا يُستعان بالجهمية؟!!

فقال له الإمام أحمد - رحمه الله -: **"يا بُني هؤلاء يغترُّ بهم المسلمون"** يغتر الناس بهم فيرونهم بعد ذلك لا بأس بهم يرونهم خير ، قال: **"هؤلاء يغترُّ بهم الناس"** ، الجمهية إذا استعان بهم اغتر بهم الناس؛ أمّا اليهودي والنصراني كل واحد يعرف أنه يهودي ونصراني فلا يغترّ به، انظر إلى الفقه! ، وهذا معنى قول السلف ووالله إنا لنفخر به ونؤذن به على رؤوس المنائر، إن أهل الأهواء والبدع أخطر على المسلمين من اليهود والنصارى، نحن نفخر بهذا الكلام لا نستحي منه؛ لأن الناس لا ينخدعون باليهودي والنصراني، المسلمين يقولك هذا يهودي كافر، هذا نصراني كافر ما ينخدع به، لكن لو جئت بالمتبدع وجعلته هنا قال لو فيه شيء ما حطه السلطان هنا، فيخدعون به واليوم يُرجفون علينا بهذه العبارة عبارة السلف أهل البدع أخوف علينا أو أضر على الإسلام أو أخطر على الإسلام أو أخطر على المسلمين من اليهود والنصارى، حتى صار هذا الأمر مخيفاً مرهباً لكثير من السلفيين وصار يدسُّ رأسه خوفاً أو حياءً، لا ارفع بذلك رأسك أيها السني واشرحه؛ وقل له إن اليهودي والنصراني لا ينخدع أحدٌ به، لما له في القلوب من الكره والبغض ولأنه معروفٌ مكشوفٌ للعموم، أمّا المتبدع فينخدع به الناس ويقولون لو حذرتهم منه فيما بعد لو كان به بأس ما وضعوه في هذا الموضع أنت أعلم به من الدولة؟! فحينئذٍ يكون شرّاً على المسلمين، فصدق أحمد - رضي الله عنه - يقول: **"هؤلاء ينخدع بهم الناس" الجهمية**؛ أما اليهود والنصارى ما أحد ينخدع بهم، فلا يغترون بهم ولا يميلون إليهم بخلاف المتبدع فإنهم يغترون به وينخدعون به.

يقول - رحمه الله تعالى -: **"وَلَا تُرَافِقُهُ فِي سَفَرِكَ"** أي: لا ترافق المتبدع في سفرك، لأنه غير مؤتمن

ولأنك في السفر تتبسط؛ والمرء إذا تبسط تَسْمَحُ فربما ظهر منه شيءٌ من المزاح مما هو خارج عن حد الاعتدال، أو وقعت له هنا أو غلط أو نحو ذلك، فانبساط المرء في سفره عورةٌ من عوراته كما كان يقول السلف، فلا يُبْدِها إلا عند من يحب، وهذا غير محبوب ولا مأمون يأخذها عليك، انبساط المرء في سفره عورةٌ من عوراته، فلا يُبْدِها إلا عند من يُحِبُّ؛ فأنت ما ترافق في سفرك هذا المبتدع لأنه غير مأمونٌ فينقل مثل هذه العورات، أما أخوك المؤمن فيستر وينصح؛ في المباح يستر وفي الخطأ ينصح، فأنت لا ترافق هذا في سفرك فسفره معك شؤمٌ -والعياذ بالله -

"وَإِنْ أَمَكَّنَكَ أَنْ لَا تُقَارِبَهُ فِي جَوَارِكَ" فافعل كذلك فقد كان السلف - رحمهم الله - وجاءت هذه العبارة عنهم متضافرة، كانوا يقولون: "لئن تجاورني القردة والخنازير خير من أن يجاورني المبتدع" لأن هذه حيوانات لا تكليف عليها أما المبتدع فشؤمه يتعدى إلى جيرانه. فإذا سكن مثلاً سُنيٌّ بين الروافض، من أول ما يجني أن إخوانه لا يأتون إلى هذا الحي الذي هو فيه كراهةً للرافضة؛ فإذا سكن بينهم فليحتمل القطيعة فهذا من شؤم مجاورته إياهم. وكان السلف يقولون: "لئن يجاورني صاحب مزمارٍ أو طنبورٍ خير من أن يجاورني مبتدع" وذلك لأن صاحب المزمار أكسر مزماره وطنبوره وأنها فينتهي، المبتدع لأ. ما ينته؛ فمثل هذا لا ينبغي أن يُجَاوَرَ؛ فلذلك الجار قبل الدار.

وما علموا جارا هناك يُنْعَصُّ



يلومني أن بعث بالرخص منزلي

بجيرانها تغلو الديار وترخص



فقلت لهم ههؤا الملامة إنها

ولما أظهر من أظهر سب الصحابة في بغداد خرج أهل السنة منها وسكنوا في نواحيها، وهذا مذكور في تاريخ بغداد، فرضي الله عن الأسلاف الذين طبقوا هذا تطبيقاً عملياً.

فأنا أقول لكم هذا الكلام لم يكتب والله ليبقى في الكتب؛ وإنما كتب ليُشاع ويُذاع ويُدرّس في مثل هذه المجالس ويُنشر بين الناس حتى يعملوا به، رضي من رضي وسخط من سخط، لا يضرّك ذلك أيها السني.

"وَمِنَ السُّنَّةِ - أَيْضًا - مُجَانِبَةُ كُلِّ مَنْ اعْتَقَدَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ"

مما تقدّم في هذا الكتاب؛ فالهاء الضمير في قوله مما ذكرناه عائذٌ على ما تقدّم؛ لأنه اعتقاد أهل السنة والجماعة، فمن خالف شيئاً مما ذكر فمن السنة أن يُهجر، ويُمقت يُذم وما هو فقط يُهجر هو لا، يُهجر أيضاً من والاه وعاونه ونصره وذبح عنه ودافع عنه وصاحبه، فإنه يُهجر. **"وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ يُظْهِرُ السُّنَّةَ"**

فقل لهؤلاء اليوم ماذا يقولون في مثل هذا الكلام؟!

يزعم أنه على السنة وهو يُدافع عن من يخالف في شيء مما ذكر، وما ذكر هو أصول اعتقاد أهل السنة - قد مضى - يُدافع عنهم يُبرّر لهم، سب الصحابة؛ لا هذا إذا كان الذي قاله أصله سني فما هو، ما هو مبتدع ما هو رافضي، وأحمد - رحمه الله - يقول: **"من طعن في صحابي واحد أو عرض بطعنه أو عيبه فهو مبتدع رافضي خبيث"**

لا اليوم يقولك لا إذا هو سُني ما هو مبتدع؛ طيب! الخوارج خرجت من السنة في أصل واحد؛ والروافض خرجوا من السنة بأصل واحد، والقدرية خرجوا من السنة بأصل واحد؛ ما كان ليجتمع في كل فرقة جميع المخالفات حتى تخرج من السنة. بأصل واحد؛ لأن اعتقاد أهل السنة كل؛ فإذا خالف مخالف في جزء منه فكأنها خالف الكل؛ خلاص يُهجر ويُنسب إلى بدعته. فتقول: رافضي؛ خالف في الإرجاء. تقول مرجئ؛ وإن كان في بقية الأبواب على السنة، فهل المرجئة إلا في مسألة الإيمان؟! وهل الخوارج إلا في مسألة السمع والطاعة وتكفير صاحب الكبيرة؟! وهل القدرية إلا في القدر؟! ونحو ذلك؛ فإذا خالف في شيء من هذا الاعتقاد وجبت مجانبته هو أولاً؛ ثم هجرانه، فلا يُسلم عليه، ولا يُكلم، ولا يُجلس معه، ولا يُشاور، ولا يُسافر معه، حتى يتوب وحتى يرتدع غيره، ويمقت ويذم على بدعته إذا لم يمقت ويذم، كيف يعرف الناس أنه على باطل؛ إذا لم يُقدح في هؤلاء كيف يتبين للناس؟!

والقدح ليس بغيبة في ستّة؛ ومن هؤلاء الستة: ومجاهر فسقا؛ فهذا من الفسق العظيم في الدين - نعوذ بالله من ذلك - فالمبتدعة في هذا الباب فساق؛ لأن الفسق هو الخروج عن الاستقامة - نسأل الله العافية والسلامة - فلا يُمكن أن يُحذّر الناس منه إلا بمقتته وذمه، واشهار ذلك فليس له غيبة؛ ليس لمبتدع غيبة؛ في مقام التحذير والتبين للناس، وكذا من والاه؛ إذا والاه وهو يعلم فإنه يُلحق به؛ أنت إذا رأيته من أول وهلة وهو سني فيجب إحسان الظن، تنصح له كما قال الإمام أحمد فيما رواه أبو داود وغيره عنه - رحمه الله - : " يا أبا عبد الله أرى الرجل مع الرجل من أهل البدع؛

أفأهجره لا أكلمه؟ قال -رحمه الله-: أوتحذره منه"

أو يعني بل هنا؛ بل حذره منه. مثل قول القائل في أولاده: "كانوا ثمانين أوزادوا ثمانية، لم أحصِ عدتهم إلا بعدادٍ" يعني: بل زادوا ثمانية؛ وإلا فهو يعرف أن أولاده ثمانية وثمانين، فأو هنا بمعنى بل؛ قال حذره منه؛ "ثم إن رأيت بعد ذلك يُمَاشيه فألحقه به"

فإذا هجران من وإلى المبتدعة أمر متقرر عند السلف - رحمهم الله - ؛ فإذا والاهم وزاد على ذلك بنصرتهم والذب عنهم، ومصاحبتهم، هجران من ولاه - وإلى المبتدع - ونصره، وذب عنه وصاحبه.

اليوم جاءونا بمنهج جديد؛ يقول: سُني وعنده أخطاء؛ سلفي وعنده أخطاء؛ ما هي أخطاؤه؟! على مذهب الخوارج! ننظر إلى أخطائه وإذا به خارجي؛ ننظر إلى أخطائه وإذا به رافضي يسب الصحابة، ننظر إلى أخطائه وإذا به جهمي؛ ما شاء الله! سني وعنده أخطاء.

وانتقلوا من مبتدعٍ إلى مُبدع؛ ما شاء الله! كل ذلك ضحك على عقول الناس، وخاصة الشباب السلفي؛ أبداً هذا الكلام كلام باطل واضح العوار؛ فإن من وإلى المبتدع ونصره وذب عنهم فهذا مثله مبتدع لا شك ولا ريب، وإذا صاحبه فكما تقدم في مجالسة أهل الأهواء:

فإن القرين بالمقارن مقتدى



عن امرئ لا تسأل وأبصر قرينه

الجهل وإياك وإياه



ولا تصعب أخ

فكلم من جاهل



أروى حليماً حين أخاه

يُقاس المرء بالمرء



إِذَا مَا هُوَ مَاشَاهُ

الشاهد: إذا رأيت الرجل مع المبتدع وحذرتَه فأبى فألحقه به؛ لم؟! لأن « المرء على دين

خَلِيلِهِ » و « الْأَزْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ »

قول الرسول كلام ليس يختلف



إن القلوب لأجناء مجندة

وما تناكر منها فهو مختلف



فما تعارف منها فهو موثق

فإذا رأيته معه فاعرف أنه يحبه؛ لأنه قد تقدم معنا: « أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي

اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ » فلا يمكن أن يُحب صاحب السنة صاحب البدعة ، وذلك لأن الحب ميل

قلبي فما يمكن أن يتأتى إلا إذا تقاربت القلوب؛ قال الأصمعي - رحمه الله -: " إذا تقاربت القلوب في

النسبة تلاقى الأبدان في الصحبة "

يعني: إذا كانت النسبة في هذا القلب مثل النسبة في هذا القلب تقاربت الأجساد؛ فالمرء على

دين خليله؛ فما يمكن أن يواليه إلا وهو على طريقه، ولا ينصره إلا وهو على طريقه، ولا يُذب عنه

إلا وهو على طريقه، ولا يُصاحبه إلا وهو على طريقه، وإن كان يظهر أمامك بأنه صاحب سنة؛

فصاحب السنة لا يجتمع مع صاحب البدعة أبداً والله الذي لا إله غيره؛ وإن زعم لك أنه على

السنة؛ فنقول الأعمال تُصدق أو تُكذب؛ فعملك يُكذب قولك - نسأل الله العافية والسلامة. -

وننتهي عند هذا الحد، وبه نكتفي ولنا عود بالغد إن شاء الله إن متعنا الله وإياكم في الحياة.

ونسأل الله -جلّ وعلا- أن يُمتعنا متاعاً حسناً على طاعته

وصلّى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان.

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث الأنبياء على الرابط

miraath.net



وجزاكم الله خيراً.

